

إيكونوميست: لحظة الخليج المرتبكة.. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية جعلت الحياة أصعب

رصدت مجلة "إيكونوميست" لحظة التغيير الاجتماعي والاقتصادي التي دخلت دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية والإمارات، قائلة إن المchorة النمطية السائدة عن مواطني دول الخليج بأن حيا لهم مكرسة لركوب السيارات الفارهة وقضاء الإجازات في أوروبا ومنتجعات آسيا لم تعد معبرة عن الواقع بشكل كبير، فالتغيرات التي شهدتها تلك الدول بدأت تجعل الحياة مرهقة لكثير من الخليجيين.

وقالت المجلة، في تقرير ترجمته "الخليج الجديد"، إنه على مدى عقود من الزمان، حافظ الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي، وهو نادي للمملوك البترولي، على عقود اجتماعية متقاربة تقوم على امتلاء خزائنهم بعائدات النفط والغاز، ليجنى المواطنون الفوائد في شكل إعانات ووظائف سهلة في القطاع العام، وكان الأجانب يأتون ويعملون فقط طالما كانوا مفیدين.

وعاشت المجموعتان (المواطنون والوافدون الأجانب) حياة منفصلة في الغالب.

لكن السنوات القليلة الماضية حملت تغيرات سريعة في دول الخليج، حيث تخلص السعودية من العديد من قيودها الاجتماعية وتحاول الانفتاح على العالم، وهناك حديث في جميع أنحاء الخليج عن دفع المواطنين للخروج من الأعمال العامة السهلة إلى أعمال القطاع الخاص التي تتطلب مشقة ومهارة، بحسب المجلة.

وتصنيف: بدأت بعض الحكومات الخليجية في تنفيذ سياسات لم يكن من الممكن تصورها، مثل تخفيضات الدعم والضرائب الجديدة إلى إقرار قوانين مدنية بعيدة عن الطبيعة الدينية المحافظة بتلك الدول، مثل الزواج المدني في الإمارات.

في الكويت، يبدو الأمر كأن شيئاً لم يتغير منذ جيل (ما أثار استياء العديد من المواطنين)، ومع وجود مخزون هائل من الغاز الطبيعي وقلة في عدد السكان، فإن قطر ليست في عجلة من أمرها لتقليص فاتورة الأجور العامة، لكن السعودية والإمارات تحركتا بشكل أسرع، حيث يمثلان معًا أكثر من 75% من سكان دول مجلس التعاون الخليجي و70% من إجمالي الناتج المحلي البالغ 2 تريليون دولار أمريكي. وتقول المجلة: "سيكون لتجربتهما تأثير كبير على المنطقة".

وتشير إلى أن الحكام في كلا البلدين يعتقدون أن هذه هي اللحظة المناسبة لإحداث تغيير، لديهم خطط جادة (وإن لم تكن حاسمة حتى الآن) لتنوع اقتصاداتهم والاستعداد لعصر ما بعد النفط، ويريدون أن يكونوا لاعبين عالميين في الدبلوماسية والأعمال، وفي نفس الوقت محاولة إبقاء مواطنيهم سعداء.

وبحسب التقرير، هم أيضاً في صراع، فالتنوع يعني دفع المواطنين إلى القطاع الخاص الذي يكون البعض غير مستعد له، وهو يعني أيضًا تخفيضات في المنافع تُحدث ثغرات في العقد الاجتماعي الأبوى.

للتعويض، يدفع الحكام أشكالًا جديدة من القومية، حتى وهم يسعون وراء خطط تتطلب استيراد حشود من الأجانب إلى منطقة يكون فيها حوالي نصف السكان مهاجرين بالفعل.

تغييرات السعودية الدرامية

وشهدت السعودية في عهد "محمد بن سلمان"، حاكمها الفعلي الآن، تغييرات اجتماعية كبيرة، مثل السماح للمرأة بقيادة السيارات، وإعادة فتح دور السينما، واستضافة الحفلات الترفيهية والفعاليات الرياضية العالمية والإقليمية الضخمة، وسيتم السماح بالكحول في بعض الأماكن لجذب السائحين.

وهذه الثورة الاجتماعية، جعلت السعودية أكثر جاذبية للأجانب، لاسيما بعد أن طلب الأمير "محمد" من

الشركات متعددة الجنسيات نقل مكاتبها الإقليمية إلى المملكة بحلول عام 2024 أو المخاطرة بخساره العقود الحكومية.

كل هذا يشكل تحديًّا لدولة الإمارات العربية المتحدة التي طالما كانت مركز الأعمال المفضل في الخليج، كما تقول المجلة.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أقرت الإمارات تغييرات في قوانين الأسرة التي طالما كانت تحكمها الشريعة (القانون الإسلامي)، وبدأت العاصمة أبوظبي في إجراء الزيجات المدنية لغير المسلمين في عام 2021، وحذرت الإمارات السُّنُت الأخرى حذوها في فبراير/شباط الماضي.

ومنذ عام 2020، سُمح للشركاء غير المتزوجين بالعيش معًا، وكان ذلك في الساق جريمة، وباتت قوانين الكحول المخففة تسهل على المسلمين الانغماس في حياة غير المسلمين.

وفي العام الماضي، غيرت الإمارات التقويم، وتخلت عن عطلة نهاية الأسبوع يوم الجمعة والسبت (والتي سمحت للمسلمين المتندين بحضور صلاة الجمعة) لصالح يوم السبت والأحد، لتتكيف بشكل أفضل مع بقية العالم.

الضرائب وتكلفة المعيشة

وتقول المجلة إنه منذ عام 2018، فرض 4 من دول مجلس التعاون الخليجي السُّنُت ضريبة القيمة المضافة، واستبدأ الإمارات في تحصيل ضريبة الشركات بنسبة 9% في يونيو/حزيران المقبل. ولا تزال ضريبة الدخل موضوعًّا محظورًّا، لكنها لن تظل كذلك.

كان العقد الاجتماعي في الخليج يعني عدم وجود ضرائب على المواطنين والمغتربين.. لم يعد هذا هو الحال. تصبح الحياة أكثر تكلفة بطرق أخرى أيضًا، حيث تخلصت الإمارات من دعم الوقود في عام 2015.

لا يزال البنزين في الإمارات رخيصًا بالمعايير العالمية، لكنه أغلى بنسبة 30% مقارنة بالسعودية وحوالي 150% أغلى منه في الكويت.

رفعت معظم دول الخليج أسعار الكهرباء والمياه التي كانت في السابق أقل بكثير من أسعار السوق. وحتى سلطنة عمان، التي لم تغير تعرفة الكهرباء لمدة 33 عاماً، تخلصت من ميزة السعر المخفض للمواطنين، فهم يدفعون الآن نفس ما يدفعه الوافدون.

وترى المجلة أن هذه التغييرات كان لها تأثير فعلي إيجابي، حيث توقعت الميزانية السعودية لعام 2012 أن تسهم المصادر غير النفطية بأقل من 8% من إجمالي الإيرادات، لكن بعد عقد من الزمان، وحتى مع ارتفاع أسعار النفط، وصل هذا الرقم إلى 31%.

لكن بالنسبة للمواطنين ، جعلت الضرائب المرتفعة والإعانت المنخفضة الحياة أكثر صعوبة.

مخاوف الانفتاح

ويقول التقرير: "السؤال هنا - بينما تحاول دول الخليج تغيير اقتصاداتها ومجتمعاتها - هو: ما إذا كان بإمكانها الحفاظ على هذه الثقة".

يتمثل أحد المخاوف، التي يعبر عنها الغربيون عادة، في أن الانفتاح سيؤدي إلى رد فعل محافظ.

ويؤجج دبلوماسيون خليجيون بخدمون مصالحهم الذاتية هذه المخاوف، مثل المدافعون عن الأمير "محمد بن سلمان"، حيث يبررون حملات القمع التي يمارسها باستدعاء شيخ المحافظة الدينية التي تتحين الفرصة للقضاء على الانفتاح الذي تحقق.

ربما تكون هذه المخاوف مبالغ فيها، تقول المجلة، فالجيل الأصغر من الخليجيين أكثر انفتاحاً من آبائهم، وب مجرد أن أصبحوا قوة منظمة، تقلص نفوذ الإسلاميين وأصحاب وجهات النظر الدينية المحافظة.

الإمارات لا تنشر أرقاماً موثوقة عن البطالة، لكن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن حوالي 11% من الشباب عاطلون عن العمل.

وفي السعودية، هنا 17% من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة لا يمكنهم العثور على عمل.

تضاعف معدل بطالة الشباب في البحرين تقريرًا خلال العقد الماضي، حيث وصل إلى 10% في عام 2021.

وتعكس هذه الأرقام قضية فريدة في دول مجلس التعاون الخليجي، فالشباب عالقون بين قطاع عام لم يعد يرغب في توظيفهم، وقطاع خاص غير مستعد لذلك، بحسب المجلة.

يتذمر الإمارا提ون على وسائل التواصل الاجتماعي من تولي الأجانب جميع الوظائف الجيدة، ووبورهم يتهم الوافدون السكان المحليين بأنهم مدحّلّون وكسولون.

كانت مثل هذه الحجج نادرة في العقود الماضية، حيث لم يكن لدى المجموعتين سبب وجيه للتفاعل، لكن يتم دفعهماليوم إلى المنافسة، ويكتشف بعض السكان المحليين أنهم غير مستعدّين لهذا الأمر.

وترى المجلة أن إعداد المواطنين الخليجيين للتنافسية لا يزال به مشكلة، حتى على مستوى التعليم.

ففي اختبارات العلوم والرياضيات والقراءة، سجل الأطفال في سن 15 عامًا في الإمارات أرقاماً أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو نادي معظمها من الدول الغنية.

وفي آخر الاختبارات التي أجرتها برنامج التقييم الدولي للطلاب في 2018، احتلت الإمارات المرتبة 47 من بين 77 دولة، وضع جيرانها ليس أفضل، حيث احتلت قطر والسعودية المرتبة 59 و70 على التوالي.

وكانت الإمارات ستحتل المرتبة الأدنى بدون الطلاب الوافدين، الذين تفوقوا على أقرانهم المولودين في البلاد.

هناك قلق مختلف يلوح في الأفق في الإمارات، حيث يبلغ عدد مواطنيها مليون شخص من أصل 10 ملايين نسمة.

يتساءل أحد الشباب الإمارتيين، وهو يتأنى خدمته العسكرية الإلزامية: "إلى متى يمكن أن يُطلب من 10% من السكان حماية الـ 90% الأخرى؟".

ويشير آخر، في حالة من عدم التصديق أكثر من الغضب، إلى أن بعض الإصلاحات الحكومية الأخيرة تفيد الأجانب فقط، فالزواج المدني مفتوح فقط للوافدين ويمكن للمواطنين الذين تم تجنيسهم حديثاً الاحتفاظ بجواز سفر ثان، بينما لا يستطيع المولود الأصلي ذلك.

لطالما تسأله المسؤولون الإمارتيون عن كيفية تقليل الاختلال الديموجرا في مع الحفاظ على اقتصاد بقيمة 500 مليار دولار يعتمد على العمالة الأجنبية.

شكلت الحكومة لجاناً لحل المعطلة، لكنها لم تجد حلولاً فاعلة حتى الآن، وفقاً للتقرير.

الوظائف في السعودية

وعلى عكس مواطني الإمارات الذين يترجون من العمل بالقطاع الخاص، انخرط المواطنون السعوديون في قطاع الخدمات على مدار السنوات السبع الماضية، مدفوعين بتباين التوظيف بالقطاع العام، لكنهم يصطدرون بأزمة تدني الرواتب في القطاع الخاص، لاسيما أن الوافدين يتتقاضون رواتب قليلة ويقنعون بها.

لا يوجد حد أدنى للأجور في المملكة، لكن الحكومة تطلب من الشركات الخاصة أن تدفع للمواطنين ما لا يقل عن 4000 ريال (1066 دولار^١) شهرياً من أجل احتسابهم ضمن حصر السعودية.

وتؤدي الرسوم المرتفعة لتصاريح العمل إلى تضييق فجوة الأجور، لكن المهاجرين لا يزالون أرخص (أكثر من 80% يكسبون أقل من 4000 ريال شهرياً).

و لا تستطيع الحكومة زرداة حصر - أو رواتب - السعوديين دون سحق القطاع الخاص.

المصدر | إيكونوميست - ترجمة وتحرير الخليج الجديد